مشروعات التنمية العملاقة ومردودها علي منظومة الاقتصاد والإدارة المصرية

الملتقي الإداري الثالث

الإسكندرية – ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤

بيان إعلامي (٣)

الجلسة الثانية:

حذر شريف دلاور؛ الخبير الاقتصادي، وأستاذ الإدارة الزائر بالجامعات العربية والأوروبية بأن العامين الحالي والمقبل لهم أهمية قصوى للاقتصاد المصري فيما يتعلق بقضايا التحكيم الدولي؛ ترتبط بحوالي ٦٠ مليار دولار.

وقال "دلاور" بأن عدد من القضايا يمكن حسمها لصالح مصر، بينما قرابة ٤٠ % من إجمالي عدد القضايا مرتبط بقرارات أتسمت بالفساد السياسي خلال فترات حكم سابقة؛ قد يصعب حسمها لصالح الدولة.

وطالب "دلاور" بضرورة الفصل بين موازنة الدولة والمحليات، مؤكدا أهمية إعطاء المحلية حقي التشريع والتمويل المحلي؛ مبينا أن البنوك لا تمول المشروعات سوى بجدوى وعائد؛ بما يضمن تحقيق التنمية.

وأضاف "دلاور" في كلمته في ثاني جلسات .... أن مصر يوجد فيها كثافة في أعداد الموظفين بنسبة تصل إلي ٦.١ مليون موظف؛ بما يعادل ١٣ موظف لخدمة كل مواطن، منهم مليوني موظف في أعمال الخدمات والفراشه، بالإضافة إلي ٢.٩ مليون موظف في المحليات، فيما يتم استنفاذ ربع موازنة الدولة لأجور الموظفين.

وأوضح أن تجارب الدول تعكس النظرية المصرية بأن موظف يقدم خدماته لكل ٥٠ مواطن لبناني، فيما عدلت فرنسا دستورها عام ٢٠٠٣ لإعلانها دولة غير مركزية، مشددا علي عدم الاستغناء عن تلك العمالة من الموظفين كحل لمشكلة، ولكن أهمية تحسين مستواهم.

وضرب "دلاور" مثال بالاستفادة من الموظفين بما قامت به الإدارة المحلية للإسكندرية فيما سبق بنقل ألف و٣٠٠ موظفاً في أعمال الخدمات إلي شركة النظافة التي تم إنشاءها بالمحافظة.

وأشار دلاور إلي ضرورة إصلاح الجهاز الإداري للدولة من خلال الشبكات؛ كمشروع قومي حقيقي لمصر بالمفهوم الحداثي؛ وليس مجرد إقامة المباني والمشروعات العملاقة بما يتماشي مع عصر الاتصالات والمعلومات.

وتطرق "دلاور" إلي تجارب دول تعتمد علي التعاقد مع وظائف القيادة العامة لفترات زمنية محددة؛ تتضمن تحقيق أهداف وجداول أعمال لتحقيقها علي العكس من أساليب الترقي الوظيفي الإعتيادية.

يذكر أن سلسلة الملتقيات الاقتصادية انطلقت عام ٢٠١٣ بدورتين حملتا عناوين (تحديات ما بعد الثورة وانعكاساتها علي الرؤية والأداء الإداري، ومصر بعد موجتي الثورة)، فيما أنشئت مؤسسة تطوير عام ٢٠٠٧ لتوفير الدعم وتحسين بيئة الأعمال من خلال الشراكات

مع مؤسسات وشركات مصرية وعالمية ذات طابع عملاق؛ عبر الاستعانة بمدربين وخبراء اقتصاديين يركزوا علي تعظيم أداء المؤسسات، وفرص الاستثمار.

وتطرق "دلاور" إلي أن مصر ليست أكبر مستورد للقمح؛ ولكنها أكبر مستورد للمياه لأن زراعات القمح تعتمد علي استهلاك كثيف للمياه، مبينا أن الزراعات المرتبطة بالمياه تتطلب إدارة حكيمة وفهم للموارد.

وأضاف أن عدد من الشركات الدولية إنتبهت إلي تلك الخاصية وتمكنت من خفض إستهلاك المياه في مصر بنسبة بلغت نحو ٧٠ %؛ وأن عدد من الدول تخضع المؤسسات والشركات لذكر نسب التلوث التي يخلفها صناعة المنتج علي العبوات.

يذكر أن سلسلة الملتقيات الاقتصادية انطلقت عام ٢٠١٣ بدورتين حملتا عناوين (تحديات ما بعد الثورة وانعكاساتها علي الرؤية والأداء الإداري، ومصر بعد موجتي الثورة)، فيما أنشئت مؤسسة تطوير عام ٢٠٠٧ لتوفير الدعم وتحسين بيئة الأعمال من خلال الشراكات مع مؤسسات وشركات مصرية وعالمية ذات طابع عملاق؛ عبر الاستعانة بمدربين وخبراء اقتصاديين يركزوا علي تعظيم أداء المؤسسات، وفرص الاستثمار.

وتتواصل جلسات الملتقي علي مدار اليوم؛ فيما يلقي يحاضر وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور خالد حنفي في الجلسة الختامية للملتقي؛ ويسبقه عدد من المتحدثين من خبراء إدارة الأعمال والاقتصاد؛ والجلسات النقاشية.

للتواصل الإعلامي

أحمد طارق

٠١٠٠٨٠٦٤٣٢٩